أي مستقبل للعالم بعد الجائحة؟ "القلق الاقتصادي"

منير غاوت | طالب باحث ومنسق الأنشطة الطلابية بالمركز العربي للأبحاث .

في مطلع عام 2020 كانت عجلة الاقتصاد العالمي تدور بشكل طبيعي وبدون تغيير كبير ، وكانت جل التوقعات تشير إلى أنه سيشهد نمواً ملحوظاً من 2,9 في المائة سنة 2019 إلى 3,3 في المائة . إلا أنه بعد انتشار الفيروس التاجي مطلع يناير الماضي وانتقاله إلى أرجاء العالم بدء الحديث الاقتصادي يأخذ منحاً مختلف ، تزداد توقعاته المتشائمة يوماً بعد يوم ، ليتحول النقاش من الحديث عن نمو عالمي إلى أزمة اقتصادية كبرى تفوق الأزمة المالية لسنة 2008 ، بل تذهب توقعات أخرى إلى مستقبل اقتصادي أكثر تشاؤماً . فأزمة الفيروس التاجي كمثل جبل جليد ظاهره صحي وباطنه اقتصادي يهدد الملايين من سكان العالم ، حيث تشير الإحصاءات أن 200 مليون شخص ضمنهم 5 مليون عربي سيفقدون مناصبهم خلال 3 الأشهر المقبلة ، وانكماش عالمي قد يصل إلى نسبة 3 في المائة ، وخسارة بمقدار 9 تريليون دولار .

فلقد تسببت الجائحة بأضرار كبيرة للاقتصاد العالمي لتتكبد دول العالم خسائر فادحة تصل إلى 10 في المائة من إجمالي نواتجها المحلية . أضرار نتج عنها شلل شبه كامل أصاب قطاعات حيوية كقطاعات المال والسياحة والنقل والطيران , وتقويض المبادئ الأساسية للتصنيع العالمي بتعطيل سلاسل التوريد العالمية وإغلاق شركات ومصانع .

فالعالم مقبل على ركود اقتصادي ولكن إن طالت الأزمة ستأخذ الكارثة طوراً آخر وهي الكساد, والبون بينهما شاسع . فتعريف الركود هو تراجع ملحوظ في نشاط السوق في جميع مجالات الاقتصاد ويدوم أكثر من بضعة أشهر ويتجلى ذلك في الإنتاج الصناعي والتجارة الدولية وتدفقات رأس المال والعمالة . ويتم الانتقال إلى مرحلة الكساد إذا استمرت فترة الركود والتدهور الاقتصادي لفترة طويلة وقد يستمر لسنوات طويلة كالكساد الذي حدث سنة 1929 .

والانتقال من طور إلى آخر فهو رهين بمدة الأزمة ، وقد قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بطرح سيناريوهين للأزمة

السيناريو الأول : تفشي يمكن احتوائه

انكماش اقتصادي قصير الأجل ، ومن مظاهره ضعف الطلب مع تراجع الثقة وضعف الانفاق وانخفاض العرض على خدمات السفر والسياحة .

وهي عوامل تؤثر على إنفاق المستهلكين وتخفض التدفق النقدي وترفع من حالة عدم اليقين , وتؤخر استثمار الشركات وتخفض مستويات المخزون الحالية بسبب تعطل سلاسل التوريد إضافة إلى رفع تكلفة رأس المال وتقليل الاستثمار .

وستشهد فيه الصين انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2 في المائة في النصف الأول من عام 2020 مع انخفاض أكبر في الطلب المحلي يقابله انخفاض حاد في الطلب على الواردات بحوالي 6 في المائة مما يعكس انخفاض الطلب على السلع والخدمات النهائية بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالسفر .

وسيعرف مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تصل 3 4/ في المائة في ذروة الصدمة مع تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي على طول هذه السنة بنحو 0 . 5 نقطة مئوية, وستتأثر التجارة العالمية بشكل كبير حيث ستنخفض بنسبة 1 . 4 في المائة في النصف الأول من عام 2020 وبنسبة 0 . 9 في العام ككل

السيناريو الثاني : "عدوى أوسع"

يفترض هذا السيناريو عدم القدرة على احتواء الأزمة بعد شهر يوليو وتمتد فترة احتواء الأزمة والسيطرة على الجائحة حتى نهاية عام 2020 مع امتصاص ارتداداتها في مطلع ارتداداتها في مطلع 2021

في هذه الحالة سينخفض مستوى الناتج الإجمالي العالمي بنسبة تصل إلى 1 في المائة في ذروة الصدمة في النصف الأخير من عام 2020 . وسيؤدي هذا الانخفاض إلى زيادات كبيرة في عجز الميزانية, وستنخفض التجارة العالمية بنحو 3 في المائة في عام 2020 مما يؤثر على الصادرات في جميع الاقتصادات
وسيعرف معدل الفقر ارتفاعا مهولاً وزيادة الاضطرابات الداخلية في الدول الفقيرة والدول التي فشلت في إدارة الأزمة واحتمال التمرد الشعبي بحثا عن الخلاص
فكلما طالت الازمة كلما زادت تداعيتها الاقتصادية وكلما ارتفعت كذلك التهديدات التي تواجه العالم على مستوى السلم الاجتماعي والأمن الغذائي أيضا حيث قد أشارت منظمة أوكسفام أن رقعة الفقر ستتسع لتشمل نصف مليار شخص حول العالم

فإن ما تعرفه البشرية اليوم أمر غير مسبوق وخارج عن إرادة أي قوة . وفي ظل التعقيد الكبير والدينامية العالمية لما يجري تبقى عملية التنبؤ عملية معقدة وصعبة تحتاج لأساليب علمية أكثر دقة نتيجة حالة عدم اليقين التي تتسم بها الظرفية العالمية خلال هذه الفترة . إلا أنه في جميع الأحوال فإن النظام الاقتصادي العالمي سيعرف تغيرات جوهرية ستجعل العالم بعد الجائحة مختلفا على ما كان عليه في السابق .